الأمم المتحدة
S/2015/813



Distr.: General
22 October 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير هو التقرير العشرون المقدّم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) والفقرة ١٠ من قرار المجلس ٢١٦٥ (٢٠١٤) والفقرة ٥ من قرار المجلس ٢١٩١ (٢٠١٤)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم، كل ٣٠ يوما، تقريراً عن تنفيذ تلك القرارات من قبل جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٢ - وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى البيانات المتاحة لوكالات الأمم المتحدة في الميدان، والبيانات الواردة من حكومة الجمهورية العربية السورية ومن مصادر مفتوحة. وقد أُدرجت فيه البيانات الواردة من وكالات الأمم المتحدة وشركائها بشأن إيصال المساعدات الإنسانية خلال الفترة من ١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وترد في التقرير أيضاً بيانات أحدث، متى وُجدت.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية/العسكرية

٣ - ظل النزاع مستشرياً والعنف محتدماً في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في شهر أيلول/سبتمبر. وما زال المدنيون يتعرضون للقتل والإصابة والتشريد من جراء عمليات القصف الجوي والهجمات البرية العشوائية وغير المتناسبة التي تستهدف الأماكن المكتظة بالمدنيين، بما في ذلك الهجمات بالبراميل المتفجرة من جانب القوات الحكومية والقصف العشوائي من جانب جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات المصنفة





15-18103 (A) 221015 221015

كجماعات إرهابية[1]. ولا تزال الأعمال العدائية التي تضطلع بها الأطرافُ كافة تتم على نحو يتسم بتجاهل واسع النطاق لأحكام القانون الدولي الإنساني وللالتزامات الواقعة على عاتقها التي تقضي بحماية المدنيين.

٤ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بدأت الضربات الجوية التي تشنها قواتٌ روسية وأفادت التقارير بأن معظمها تركّز في حماة وإدلب وحمص واللاذقية وأُبلغ أيضا بأن ضربات محدودة نُفذت في محافظات الرقة ودير الزور وريف دمشق. وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) تقارير تفيد بأن قرية الزعفراني تعرضت للقصف مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١١ مدنيا وإصابة أكثر من ٥٠ آخرين. وتعرضت مدينة الرستن للقصف أيضا، مما أدى إلى مصرع ستة مدنيين، منهم أربعة أطفال. وأفادت التقارير كذلك بأن الأحياء السكنية في تلبيسة قد قُصفت، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٥ مدنيا.

٥ - وفي محافظتي دمشق وريف دمشق، اشتد وطيس القتال وارتفعت مستويات العنف بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة مما أسفر عن مقتل وإصابة المدنيين. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، تقدمت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة من الغوطة الشرقية زاحفةً نحو تل الكردي، ووصلت إلى مواقع قريبة من سجن عدرا وضاحية الأسد في ريف دمشق. وأدى ذلك إلى تشريد نحو ٠٠٠ ١٥ مدنيا بصورة مؤقتة من ضاحية الأسد والمناطق المحيطة بها. ثم أوقفت القوات الحكومية هذا الزحف في ضاحية الأسد. واستولت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة على جزء من الطريق الرئيسية الواصلة من دمشق إلى حمص، مما أسفر عن إغلاق الطريق لمدة ثلاثة أيام. وقد أعيد فتح الطريق رسميا، إلا أن المرور فيه لا يزال محوّلاً إلى مسارات أخرى، إذ أن القوات الحكومية تحاول استعادة المنطقة من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة. وعلاوة على ذلك، واصلت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة قصف مناطق مدنية داخل العاصمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فأطلقت ما يزيد على ٨٠ قذيفة من قذائف الهاون قتلت ما يقرب من ٣٨ مدنيا وأصابت نحو ٢٥٠ آخرين بجراح.

٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوات الحكومية هجماتها الجوية والبرية في دوما بالغوطة الشرقية، بما في ذلك في المناطق المدنية، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٥ مدنيا وإصابة ما لا يقل عن ٢٧٠ آخرين. وأفادت تقارير بأن مدرسة من مدارس دوما لحقت بها أضرار كبيرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر من جراء عمليات القصف. وتعرضت

(١) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣، صنف مجلس الأمن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة كجماعتين إرهابيتين وفقاً لقراره ١٢٦٧ (١٩٩٩). وتنشط الجماعتان في الجمهورية العربية السورية.

مواقع أخرى في الغوطة الشرقية للهجوم، إذ تفيد التقارير مثلا بأن طائرات نفاثة تابعة للحكومة ضربت منطقة سكنية في بلدة حرستا المجاورة في ٦ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بأن القوات الحكومية نفذت هجوما في منطقة قريبة من نقطة تفتيش قوس بقين احتشد فيها سكان الزبداني المشردون، فقتلت ستة مدنيين.

٧ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، تم التوصل إلى اتفاق مشروط لوقف إطلاق النار في الزبداني ومضايا بمحافظة ريف دمشق وفي فوعة وكفريا بمحافظة إدلب، إضافة إلى بعض المناطق المجاورة. وقبل إبرام الاتفاق، كانت القوات الموالية للحكومة وقوات حزب الله تواصل تقدمها في الزبداني في أوائل شهر أيلول/سبتمبر، إذ كانت قد سيطرت على حي الجسر وكانت تضيق الخناق على المقاتلين والسكان لدفعهم إلى وسط المدينة. وصاحب تقدم القوات الموالية للحكومة في الزبداني قصفٌ لبلدتي مضايا وبقين أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وفي الوقت نفسه وقبل وقف إطلاق النار، كان جيش الفتح (المكون من جبهة النصرة وجماعات معارضة مسلحة غير تابعة للدولة) يواصل شن هجماته على قريتي فوعة وكفريا: ففي ١٩ أيلول/سبتمبر، جرى تفجير تسعة أجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبات وأُطلق ما يزيد على ٢٠٠ ١ صاروخ مما أسفر عن مقتل ٦٠ شخصا وإصابة ٣٠٠ آخرين بجراح.

٨ - وبعد إبرام اتفاق وقف إطلاق النار المشروط، قصفت الطائرات الحربية الحكومية تفتناز في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وهي بلدة تقع بالقرب من فوعة وكفريا مشمولة باتفاق وقف إطلاق النار. وشنت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة هجوما انتقاميا، فقصفت فوعة وكفريا بأكثر من ٢٠ قذيفة من قذائف الهاون. ورغم وقوع هذه التطورات واستمرار القتال بلا هوادة في مناطق قريبة، ظل اتفاق وقف إطلاق النار قائماً حتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. ولم تكن الأمم المتحدة طرفا في الاتفاق، إلا أن الموقعين عليه طلبوا إلى المنظمة وإلى جهات فاعلة أخرى في المجال الإنساني تيسير تنفيذ أحكامه المتعلقة بالمسائل الإنسانية، بما في ذلك إجلاء المصابين إصابات حرجة وإيصال المساعدة الإنسانية. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اضطرت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها إلى تعليق بعثتها للمساعدة الإنسانية التي تقرر إيفادها دعماً لاتفاق وقف إطلاق النار، وكان ذلك بسبب انعدام الأمن على طول المسار المقترح وحدوث خلافات بين الأطراف في اللحظات الأخيرة. ولكن الفريق المشترك بين الأمم المتحدة وشركاء آخرين قد انتهى من كل الترتيبات اللازمة وهو على أهبة الاستعداد لتنفيذ أحكام الاتفاق المتصلة بالمسائل الإنسانية على الفور،

حالما تسمح الظروف بذلك. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، حثّ مبعوثي الخاص إلى الجمهورية العربية السورية، ستافان دي ميستورا، حكومتي الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية على السماح بتقديم الدعم الإنساني الحيوي إلى المناطق المشمولة بالاتفاق.

٩ - واستمر القتال في محافظة إدلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد استولى جيش الفتح على قاعدة أبو الظهور الجوية في ٩ أيلول/سبتمبر، وكانت هذه القاعدة الجوية آخر منشأة عسكرية خاضعة للسيطرة الحكومية في إدلب. وأثناء زحف جيش الفتح، فر المدنيون من بلدة أبو الظهور والقرى المحيطة بها متجهين إلى مناطق أكثر أمانا في محافظة إدلب. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، لقي ثمانية مدنيين مصرعهم بعد أن ألقت مروحيات حكومية براميل متفجرة على قرية سفوهن في إدلب وفقا للتقارير التي تلقتها مفوضية حقوق الإنسان. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، شُنت غارات جوية حكومية على بلدة الدانا الواقعة في الشمال الغربي من محافظة إدلب بالقرب من الحدود مع تركيا، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدة أشخاص.

١٠ - وفي محافظة حلب، استمر الاقتتال في مدينة حلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر تبادل القصف داخل المدينة بين القوات الموالية للحكومة وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، مما أسفر عن وقوع عدد من الإصابات في صفوف المدنيين. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن أكثر من ٣٥ شخصا، منهم ١٧ طفلا، لقوا مصرعهم وأصيب ما يقرب من ١٦٠ آخرين بجراح من جراء قصف جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة لأحياء الميدان وصلاح الدين والحمدانية وحلب الجديدة قصفاً مدفعيا. وفي شرقي مدينة حلب، أفادت مفوضية حقوق الإنسان بورود أنباء بأن أكثر من ٢٠ مدنيا قد قتلوا وأن العشرات أصيبوا بجراح في ٢١ أيلول/سبتمبر عندما أطلقت الطائرات الحكومية القذائف، حسب المزاعم، على سوق ومنطقة سكنية في حي الشعار. وإلى جانب ذلك، اندلعت الاشتباكاتُ في حي الشيخ مقصود في أواخر شهر أيلول/سبتمبر بين وحدات الحماية الشعبية الكردية وجبهة النصرة، فضلا عن جماعات أخرى من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، الأمر الذي أسفر عن وقوع خسائر عديدة في صفوف المدنيين بين حالات وفاة أو إصابة وأثّر بصورة مؤقتة على إمكانية الوصول إلى شرق مدينة حلب. وقد اتُفق على إبرام هدنة بعد ذلك. وفي الوقت نفسه، واصلت القوات الحكومية شن الغارات الجوية على مناطق أخرى من محافظة حلب؛ فقد تعرضت بلدة حيان مثلا لهجمات في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، مما أدى حسبما أفادت التقارير إلى مقتل مدنيين اثنين.

١١ - وواصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام شن الهجمات في العديد من المحافظات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شمال محافظة حلب، واصل تنظيم الدولة

الإسلامية هجومه على بلدة مارع التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة. ومع ذلك، ظلت تلك الجماعات صامدةً في مواجهة الهجوم. وما زال التحالف الدولي يشن ضرباته الجوية على تنظيم الدولة الإسلامية في تلك المنطقة. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، زحف تنظيم الدولة الإسلامية إلى الجنوب من بلدة مارع واستولى على عدد من القرى في منطقة الحندرات بريف حلب على مقربة من مدينة حلب.

١٢ - وفي محافظة الحسكة، شن تنظيم الدولة الإسلامية في ١٤ أيلول/سبتمبر هجومين اثنين باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبات. وجرى تفجير الجهاز الأول في منطقة المحطة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ مدنيا حسب التقارير؛ أما التفجير الثاني، فوقع في منطقة الخشمان وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٧٠ آخرين بجراح. وفي محافظة دمشق، قام تنظيم الدولة الإسلامية في الأيام الأولى من شهر أيلول/سبتمبر بشن هجومٍ على حي العسالي الواقع في جنوب مدينة دمشق (والمشمول باتفاق محلي بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة)، فاستولى على ما يقرب من نصف الحي. وأفادت تقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة توصلا في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى اتفاق لوقف إطلاق النار يشمل حي العسالي وحي القدم. وفي حمص، تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في الجزء الشرقي من المحافظة، ففرض سيطرته على حقل جَزل النفطي بعد معارك مع القوات الحكومية. وكان حقل جَزل هو الحقل النفطي الأخير الخاضع لسيطرة الحكومة.

١٣ - واستمر القتال بين تنظيم الدولة الإسلامية والقوات الحكومية في محافظة دير الزور. وواصل التنظيم هجماته على قاعدة دير الزور الجوية العسكرية، فاستولى على معسكرين عسكريين بالقرب من المطار وأفادت أنباء بأنه قتل العشرات من أفراد القوات الموالية للحكومة في ١٠ أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، شنت حكومة الجمهورية العربية السورية ضربة جوية بالقرب من سوق مدينة الميادين في ٢٨ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى مقتل ٤٠ مدنيا على الأقل.

١٤ - وفي محافظة حماة، أُبلغ عن وقوع قتال عنيف بين جبهة النصرة وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة من جهة والقوات الحكومية من جهة أخرى، وذلك في مناطق عدة بمحاذاة سهل الغاب. وتقدمت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجبهة النصرة نحو مواقع حكومية على طول سهل الغاب، ولا سيما الجبال المطلة على ريف محافظة اللاذقية. ووردت أنباء تفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تقصف مدينة اللاذقية، بما في ذلك مطار باسل الأسد. وفي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات

الحكومية هجوما كبيرا في شمال حماة في محاولة لتعويض تلك المكاسب. وقد شُرد نتيجة لذلك ما يقرب من ٧ ٠٠٠ أسرة نزحت من شمال حماة ومناطق على مقربة منها في إدلب. وفي محافظة اللاذقية، شنت القوات الحكومية هجوما على مواقع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، فاستولت على عدة قرى وأصبحت تنازع على السيطرة على بلدة سلمى الرئيسية. وأفيد أيضا بتعرض المنطقة لضربات جوية شنها الاتحاد الروسي.

١٥ - وفي محافظة حمص، واصلت القوات الحكومية القصفَ الجوي لمناطق ريفية شمالية تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. فقد أفادت مصادر مفوضية حقوق الإنسان على سبيل المثال بأن القوات الحكومية شنت ست غارات جوية على مدينة الرستن في ١ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص. وردا على ذلك، نفذت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة عملية تُعرف باسم ”١٥٠ صاروخا وقذيفة“ ضد مواقع القوات الحكومية في شمال الرستن. وفي الوقت نفسه، انفجر في حي الزهراء الذي تسيطر عليه الحكومة في مدينة حمص جهازٌ متفجر مرتجل محمول على مركبة في ٢٢ أيلول/سبتمبر، وهو ما أدى إلى مصرع مدني واحد وإصابة ١٥ آخرين بجراح. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، انفجر جهاز متفجر آخر من النوع نفسه في دوار بحي عكرمة، فلقي مدنيان مصرعهما وأصيب سبعة آخرين. وفي الأسبوع الأخير من شهر أيلول/سبتمبر، أفيد بأن صواريخ سقطت في أحياء الزهراء والعباسية ووليد ووادي الذهب التي تسيطر عليها الحكومة، مما أسفر عن مقتل شخصين.

١٦ - وأُبلغ عن عمليات قصف وهجمات متعددة نفذها قوات موالية للحكومة في المناطق المحيطة بحي الوعر بمدينة حمص في شهر أيلول/سبتمبر. ففي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر، لقي خمسة مدنيين مصرعهم وأصيب أكثر من ثمانية من جراء عمليات القصف المدفعي التي نفذها جماعات موالية للحكومة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصابت قذيفة من نوع أرض - أرض أطلقتها قوات حكومية ملعباً قريباً من دار للأيتام، مما أسفر عن مقتل ٢٢ مدنيا منهم ١٤ طفلا. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أصابت صواريخ من نوع أرض - أرض مدرسةً كانت تُستخدم كمأوى للمشردين داخليا، فأدت إلى مقتل مدني واحد. وكانت القوات الموالية للحكومة قد أغلقت جميع الطرق المؤدية إلى حي الوعر منذ ٣١ آب/أغسطس. واستمرت المفاوضات بين الأطراف للتوصل إلى اتفاق محلي إلا أنه لم يُسمح بدخول الإمدادات الإنسانية إلى حي الوعر.

١٧ - وأفادت التقارير أيضا بوقوع أعمال قتالية في المحافظات الواقعة في جنوب الجمهورية العربية السورية في شهر أيلول/سبتمبر. ففي محافظة السويداء، أفيد بأن جهازا متفجرا مرتجلا

انفجر في مدينة السويداء بالقرب من موكب الشيخ وحيد البلعوس (وهو زعيم روحي لطائفة الدروز وقائد مجموعة ''رجال الكرامة'')، مما أدى إلى مقتل عدة أشخاص، منهم الشيخ البلعوس، وإصابة الكثيرين. وأعقب الهجوم الأول تفجيرٌ ثان لجهاز متفجر مرتجل آخر بجوار المستشفى الوطني الذي يقع على مقربة من المكان والذي نُقل إليه مصابو الهجوم الأول. وقد قُتل في الهجومين ما لا يقل مجموعه عن ٣٣ شخصا. وتلت هذين الهجومين فترةٌ من الاضطرابات في مدينة السويداء، مما دفع القوات الحكومية إلى قطع جميع الطرق الرئيسية المؤدية من المدينة وإليها لمدة ثلاثة أيام. وفي محافظة القنيطرة، أفادت تقارير بأن جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تقدمت نحو مواقع حكومية في الشمال الشرقي للمحافظة، قاصدةً فتح خط إمداد من القنيطرة إلى الغوطة الغربية في محافظة ريف دمشق.

١٨ - وفي محافظة درعا، أفادت مفوضية حقوق الإنسان بأن القوات الحكومية أطلقت قذيفة من نوع أرض - أرض على حي سكني في درعا المحطة في ١١ أيلول/سبتمبر، مما أسفر عن مقتل ستة أفراد من أسرة واحدة منهم ثلاثة أطفال. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، لقي ما لا يقل عن ٢٠ مدنيا مصرعهم وأصيب ما لا يقل عن ٤٠ آخرين بجراح عندما ألقت القوات الحكومية، حسب التقارير، براميل متفجرة على سوقٍ في مدينة بُصرى الشام. وكانت الجبهة الجنوبية للجيش السوري الحر قد أعلنت في اليوم السابق، أي في ١٥ أيلول/سبتمبر، وقفَ هجومها على مدينة درعا. وجاء ذلك بعد ثلاث محاولات للاستيلاء على المدينة على مدى الأشهر القليلة الماضية، وهي محاولات باءت جميعها بالفشل.

١٩ - واستمر نزوح السكان في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية في شهر أيلول/سبتمبر وأوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، حيث شُرد ما يزيد على ٠٠٠ ٨٠ شخص من مناطق مختلفة في محافظات حمص وحلب وريف دمشق ودير الزور وحماة وإدلب من جراء القتال الدائر. وكذلك أفادت تقارير بأن حكومة الجمهورية العربية السورية قامت في أوائل شهر أيلول/سبتمبر بترحيل نحو ٠٠٠ ١ شخص قسرا من بلودان والمعمورة الإنشاءات إلى بلدة بقين. ومنذ منتصف شهر آب/أغسطس، عاد إلى الحسينية في ريف دمشق ما يقرب من ٢٠٠ ٢ أسرة سبق لها النزوح إلى مناطق أخرى من المحافظة، وكانت نسبة ٨٠ في المائة من هؤلاء من اللاجئين الفلسطينيين.

٢٠ - واستمر استهداف الهياكل الأساسية المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد انقطعت المياه عن مدينة حلب لمدة ١٧ يوما، مما أثر على ما يقرب من ٢,١ مليون شخص. وتسببت عوامل عدة مجتمعة في انقطاع المياه، إذ كان بعضه راجعاً لقيام جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة بقطع الإمدادات والبعض الآخر راجعاً لتدهور الهياكل

الأساسية عموما. ونتيجة لنقص إمدادات المياه، اضطر الكثيرون إلى الشرب من مياه غير معالجة وغير مأمونة. وجلبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الماء بواسطة الشاحنات لما يقرب من ٠٠٠ ٧٠٠ شخص يوميا، وذلك عندما كانت شبكة الإمداد بالمياه معطلة. وفي محافظة الرقة، أفادت تقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية قام في الوقت نفسه بقطع التيار الكهربائي عن مدينة الرقة لمدة أسبوعين في شهر أيلول/سبتمبر، بدعوى عدم دفع السكان فواتير استهلاك الكهرباء. وأُفيد بأن التيار الكهربائي لم ينقطع في المناطق الريفية للتمكن من ري الأراضي الزراعية. وفي ضوء النقص في المياه الصالحة للشرب، قامت اليونيسيف من جانبها بإيصال لوازم معالجة ١٠٠ مليون لتر من المياه إلى محافظة الرقة.

٢١ - واستمر أيضا استهداف التراث الثقافي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، أكد رئيس هيئة الآثار بالجمهورية العربية السورية أن تنظيم الدولة الإسلامية قام بتدمير قوس النصر، وهو صرح في مدينة تدمر يعود تاريخ إنشائه إلى القرن الثاني الميلادي.

٢٢ - وإضافة إلى ما سبق ذكره بشأن اتفاق وقف إطلاق النار في الزبداني ومضايا وفوعة وكفريا والمناطق المجاورة، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مستجدات أخرى فيما يتعلق باتفاقات محلية عديدة. ففي ١٧ أيلول/سبتمبر، أُبرم اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وممثلي بلدة طيبة الواقعة إلى الجنوب من مدينة دمشق. ووفقا لأحكام الهدنة، أعيد فتح الطريق الواصل بين طيبة وبلدة خان دنون وتمكن العديد من سكان طيبة المشردين من العودة إلى ديارهم. وفي برزة وقعت أحداثٌ عرضت الاتفاق للخطر، إذ قتلت القوات الحكومية مدنياً وألقت القبض على ثانٍ في ٢ أيلول/سبتمبر. ورداً على ذلك، قامت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة بقطع الطريق التي تمر بالمنطقة وتؤدي إلى مستشفى تشرين الذي تستخدمه الحكومة وكذلك المدنيون. ولكن تقارير أفادت بأن اتفاقاً للمصالحة أُبرم اعتبارا من منتصف شهر أيلول/سبتمبر، فتسنى فتح الطريق المؤدية إلى المدينة مجددا وتمكن المدنيون من التنقل منها وإليها.

٢٣ - وفي قدسايا بريف دمشق، استمرت مفاوضات المصالحة، إذ أفيد بأن جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وافقت على وقف القتال في ٩ أيلول/سبتمبر، وأرسلت حكومة الجمهورية العربية السورية بالتزامن مع ذلك دقيق القمح والخضر إلى المنطقة. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن موظفي الجهات الحكومية والقطاع الخاص والطلبة يمكن أن يتنقلوا من قدسايا وإليها. وفي بلدة المعضمية المشمولة فعلا باتفاق محلي أولي، تكرر قصفُ القوات الحكومية للبلدة في الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قصف مدفعي لمركزٍ

من مراكز توزيع الخبز أسفر عن مقتل شخصين في ٢ أيلول/سبتمبر، كما ازدادت القيود المفروضة على الحركة حول نقاط التفتيش الحكومية.

٢٤ - وواصل المبعوث الخاص مشاوراته مع المحاورين الدوليين والإقليميين والسوريين، بما في ذلك حكومة الجمهورية العربية السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة وجماعات المعارضة السياسية، دعماً للأفرقة العاملة المواضيعية وبغية تشكيل فريق للاتصال. وقد أجريت هذه المشاورات في المنطقة مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وعلى هامش المناقشة الرفيعة المستوى للجمعية العامة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلن المبعوث الخاص تعيين الميسرين الذين سيتولون رئاسة الأفرقة العاملة الأربعة.

باء - حقوق الإنسان

٢٥ - في الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت انتهاكات وخروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على درجة الخطورة نفسها من حيث نطاقها وجسامتها. واستمرت مفوضية حقوق الإنسان في تلقى الادعاءات وفي توثيق حالات الاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي والجنساني والتعذيب وغيرهما من ضروب سوء المعاملة، وكذلك حالات الوفاة أثناء التحفظ على الأشخاص داخل مراكز الاحتجاز الحكومية. وأفاد الضحايا الذين أجرت معهم المفوضية مقابلات بأنهم تعرضوا للتعذيب وأنواع أخرى من سوء المعاملة في مطار المزة العسكري بدمشق وفي فرع المخابرات الجوية بباب توما، وكلا المرفقين خاضع لإشراف وزارة الدفاع. وذكر الشهود أيضا أن محتجزين آخرين، منهم نساء، تعرضوا للتعذيب في هذين المرفقين. كما تلقت المفوضية ادعاءات من محتجزين سابقين أفادوا بأنهم شهدوا حالات عنف جنسي وجنساني وحالات وفاة في مراكز الاحتجاز من جراء التعذيب، وذلك في مقر المخابرات العسكرية السورية - فرع فلسطين بدمشق. و لم تلحظ مفوضية حقوق الإنسان أي بوادر تشير إلى أن الحكومة تجري أي تحقيقات في مزاعم ارتكاب قواتها جرائم.

٢٦ - وقامت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة والجماعات المصنفة كجماعات إرهابية هي الأخرى باحتجاز المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض العشرات من سكان محافظة إدلب للاعتقال والاحتجاز التعسفيين من جانب جبهة النصرة. فقد احتجز مقاتلو جبهة النصرة في ٢ أيلول/سبتمبر، على سبيل المثال، عددا غير معروف من المتظاهرين في خان شيخون بعد أن احتجوا على احتجاز زعيم ديني محلي.

٢٧ - وتلقت المفوضية تقارير عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية في ٢٢ أيلول/سبتمبر بإعدام سبعة رجال في محافظة حمص بسبب ميولهم الجنسية. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعدم التنظيم امرأة في محافظة دير الزور بدعوى تعاونها مع جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة. وفي حادث منفصل، أفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قام في ٢٤ أيلول/سبتمبر بقتل ثلاثة أسرى آشوريين كانوا قد احتُجزوا في شهر شباط/فبراير ٢٠١٥ في تل تمر بمحافظة الحسكة مع ما يزيد على ٢٠٠ آخرين من السكان الآشوريين.

٢٨ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن مقاتلي جبهة النصرة وجماعات أخرى من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة قد أعدموا أكثر من ٥٠ أسيراً من الجنود الحكوميين بعد أن استولوا على قاعدة أبو الظهور العسكرية في محافظة إدلب.

٢٩ - ولقد دعوتُ، في بيان ألقيتُه أمام الجمعية العامة بنيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر، إلى إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

جيم - الاستجابة الإنسانية

٣٠ - واصلت الوكالاتُ الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها مد يد العون إلى ملايين المحتاجين في شهر أيلول/سبتمبر باستخدام جميع الوسائط من داخل الجمهورية العربية السورية وعبر الحدود، عملا بقراري مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وقدّم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية إلى ما يزيد على أربعة ملايين شخص في ١٢ محافظة. وقامت منظمة الصحة العالمية بتوزيع الأدوية والإمدادات اللازمة لعدد ٠٠٠ ٧٥٠ جرعة علاجية في ثماني محافظات. وتمكنت اليونيسيف من مد يد العون لعدد ٢,٥ مليون شخص استفادوا بدعم متعدد القطاعات، بما في ذلك من خلال إطلاق حملة ”عودة إلى التعلم“ التي تستهدف نحو ٢,٢ مليون من الأطفال الملتحقين بالمدارس وعبر برامج أخرى تستهدف ٠٠٠ ٧٠٠ من الأطفال المنقطعين عن الدراسة بمبادرات للتعلم غير الرسمي. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواد الإغاثة الأساسية وخدمات الحماية لما يناهز ٠٠٠ ١٧٥ شخص في ثلاث محافظات. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان عن طريق شركائه المنفذين ٠٠٠ ٣١٥ خدمة من الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية والعنف الجنساني، بما في ذلك رعاية التوليد الطارئة وخدمات تنظيم الأسرة دعماً لعدد ٠٠٠ ١٠٦ شخص. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بإيصال المساعدة الغذائية والزراعية إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠ شخص. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة لوازم الإغاثة الأساسية إلى أكثر من ٠٠٠ ٤٠ شخص. وقدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الدعم إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٢٤ لاجئ فلسطيني.

وتواصل حكومة الجمهورية العربية السورية توفير الخدمات الأساسية للمناطق الخاضعة لسيطرتها، وفي العديد من المناطق الواقعة خارج سيطرتها.

٣١ - واستمرت عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، أرسلت الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون ١٨٩ شحنة (١٢٧ شحنة من تركيا و٦٢ شحنة من الأردن) إلى الجمهورية العربية السورية بموجب أحكام قراري مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). وشملت هذه الشحنات مساعدةً غذائية لأكثر من ٢,١ مليون شخص؛ ومواد غير غذائية لفائدة ١,٥ مليون شخص؛ وإمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي لأكثر من مليون شخص؛ وإمداداتٍ طبية لما يقرب من ٢,٥ مليون جرعة علاجية في محافظات حلب ودرعا وحماة وإدلب واللاذقية والقنيطرة. وتمشيا مع أحكام القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، وجهت الأمم المتحدة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية إخطارا مسبقاً بكل شحنة، شمل تفاصيل بشأن محتواها ووجهتها وعدد المستفيدين منها.

٣٢ - وواصلت آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عملياتها في الأردن وتركيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت الآلية ١٤ شحنة من المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة والتي تتكون من ٣٢٩ شاحنة، وأكدت الطابع الإنساني لكل منها، وأخطرت السلطات السورية على إثر تلقي كل شحنة. وظلت الآلية تحظى بتعاون ممتاز مع حكومتي الأردن وتركيا.

٣٣ - وأُنجزت مهام إحدى القوافل المشتركة بين الوكالات والعابرة لخطوط المواجهة التي أوفدت إلى منطقة الحولة في ثلاث مراحل: في ٢٢ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر على إثر تأخير يعزى إلى انعدام الأمن. وقُدمت مساعدة متعددة القطاعات إلى ٥٠٠ ١٩ أسرة، منها ٠٠٠ ١٢ أسرة في مناطق يصعُب الوصول إليها. وحظرت السلطات الحكومية شحن المواد المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وبعض المواد الطبية.

٣٤ - وواصلت المنظمات غير الحكومية الدولية والسورية على حد سواء تقديم المساعدة المتعددة القطاعات في الجمهورية العربية السورية في شهر أيلول/سبتمبر، بما يشمل توفير الخدمات، وذلك بما يتسق مع الأشهر السابقة.

إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

٣٥ - ظل إيصال المساعدات الإنسانية إلى الكثيرين من المحتاجين إلى المساعدة في الجمهورية العربية السورية، البالغ عددهم ١٢,٢ مليون شخص، أمرا صعبا للغاية

في العديد من المناطق بسبب النزاع القائم وانعدام الأمن والقيود التي تتعمد الأطراف فرضها، بما في ذلك الإجراءات الإدارية المرهقة.

٣٦ - وظل الوصول إلى ٤,٦ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعُب الوصول إليها مثار قلق بالغ. ففي أيلول/سبتمبر، وصلت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها إجمالا إلى ٣١ موقعا من أصل ١٢٧ موقعا يصعب الوصول إليها (أي نسبة ٢٤ في المائة). وأوصلت المساعداتِ الغذائية لنحو ٢٧٥ ٠٠٠ شخص في ١٦ موقعا، والدعم الصحي لما يزيد على ٩٠ ٠٠٠ جرعة علاجية طبية في ١٣ موقعا، والمساعدة بإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لأكثر من ٣٥٨ ٠٠٠ شخص في سبعة مواقع، ومواد الإغاثة لما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ شخص في سبعة مواقع. ويوجد أكثر من نصف السكان الذين يصعب الوصول إليهم في مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وهي المناطق التي لم تقدم لها الأمم المتحدة المساعدة في أيلول/سبتمبر عدا مواد معالجة المياه التي توفرها اليونيسيف.

٣٧ - وأعاق النزاع القائم في عدة محافظات إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بفعالية، وإمكانية حصول الناس على الخدمات الأساسية. فعلى سبيل المثال، ظل القتال وانعدام الأمن يحولان دون إيصال المساعدات الغذائية المنقذة لأرواح أكثر من ١,٢ مليون شخص يعيشون في أجزاء من محافظة ريف دمشق وريف محافظتي حمص وحماة في أيلول/سبتمبر. وفي نفس الوقت، عُلِّقت عمليات إيصال الأمم المتحدة للمساعدات من الأردن عن طريق معبر الرمثا الحدودي مع الأردن في الفترة بين ٩ و ١٦ أيلول/سبتمبر نظرا لوجود ألغام أرضية على الطريق التي تستخدمها القوافل، وهي الألغام التي تمت إزالتها في وقت لاحق. وأُغلق معبر باب الهوى الحدودي مؤقتا في الفترة بين ١٠ و ١٣ أيلول/سبتمبر على إثر وفاة جندي تركي بالقرب من نقطة العبور بعد أن أُطلقت نيران على جنود أتراك كانوا يعملون في دورية في الأراضي التركية. وفي محافظة حلب، أدى الاقتتال بين وحدات الحماية الشعبية الكردية وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في حي الشيخ مقصود في نهاية أيلول/سبتمبر إلى الإغلاق المؤقت لإحدى طرق الوصول الرئيسية التي تربط شرق مدينة حلب بمعبر باب السلام الحدودي. وفُتحت الطريق مجددا فيما بعد.

٣٨ - وكذلك ظلت التدخلات والقيود المتعمدة من جانب الأطراف تحول دون إيصال المعونة. إذ لا يزال برنامج الأغذية العالمي غير قادر على الوصول إلى نحو ٧٢٠ ٠٠٠ شخص من المحتاجين في مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية حيث عُلِّقت خطط إيصال المساعدة إلى هذه المناطق بسبب عدم القدرة على العمل بصورة مستقلة ورصد الأنشطة. وفي الوقت نفسه، فرضت السلطات السورية قيودا على إدراج ٣٧ مجموعة

من مجموعات أدوات التوليد، فضلا عن المياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية في قافلة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المتوجهة إلى منطقة الحولة بمحافظة حمص، وهو ما كان سيستفيد منه ١ ٨٥٠ من النساء الحوامل. وفي إدلب، عُلِّقت عملية إيصال الأغذية المقررة إلى ٤٢ ٥٠٠ شخص في مدينة إدلب بسبب تدخل الأطراف وعدم التوصل إلى اتفاق مع جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة بشأن توزيع دقيق القمح.

٣٩ - ولم تُوجَّه أي شحنات لبرنامج الأغذية العالمي عن طريق معبر نصيبين/القامشلي في أيلول/سبتمبر بسبب حالات التأخير في الحصول على الموافقة اللازمة من السلطات التركية نظراً للأوضاع الأمنية في شمال شرق الجمهورية العربية السورية. وكانت السلطات السورية قد وافقت على نقل الشحنات عبر الحدود. ومع ذلك، أنجز برنامج الأغذية العالمي مهمة توزيع ٩٠ في المائة من الشحنات المقرر إرسالها إلى محافظة الحسكة في أيلول/سبتمبر باستخدام مخزون كان قد تم شحنه من تركيا في شهر آب/أغسطس بموافقة حكومتي تركيا والجمهورية العربية السورية. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أذنت السلطات التركية لبرنامج الأغذية العالمي بنقل شحنات عن طريق المعبر، في حين تمت الموافقة أيضا على استخدام اليونيسيف المعبر من أجل استيراد لوازم منقذة للأرواح قيمتها ٢,٥ مليون دولار.

٤٠ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت وزارة الخارجية السورية قد وافقت من حيث المبدأ على ٢٣ طلباً من أصل ٨٥ طلباً لإرسال قوافل مشتركة بين الوكالات قدمتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥؛ وكان ٤٦ طلبا بانتظار الموافقة؛ وأرجأت الأمم المتحدة النظر في ثلاثة طلبات بسبب انعدام الأمن. أما الطلبات الثلاثة عشر المتبقية، فكانت طلبات قُدمت في السابق ثم تجاوزتها طلباتٌ أحدث. وأرجأت الأمم المتحدة النظر في تسعة من الطلبات الأصلية بسبب انعدام الأمن، ولم تتلق الطلبات الأربعة الأخرى أي رد من حكومة الجمهورية العربية السورية خلال ثلاثة أشهر فأعيدَ تقديمها من جديد. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، طلبت الأمم المتحدة إيفاد ٤٨ قافلة إضافية من القوافل المشتركة بين الوكالات إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعُب الوصول إليها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

٤١ - ومن أصل ٢٣ طلباً وافقت عليها وزارة الخارجية السورية من حيث المبدأ، أنجزت مهام ١٠ قوافل، ولم تُنجز مهام إحدى القوافل سوى جزئيا. ومن أصل الطلبات الاثني عشر المتبقية لتسيير قوافل والتي ووفِق عليها من حيث المبدأ، لم تتمكن خمس قوافل من الذهاب نظرا لعدم موافقة قوات الأمن التابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية على ذلك؛ وتعطلت قافلتان بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري والحكومة بشأن طريق الوصول؛ وتأخرت قافلتان أخريان لعدم موافقة جماعات المعارضة

المسلحة غير التابعة للدولة على السماح لها بالمرور الآمن؛ ولا يزال تسيير قافلة أخرى مرهوناً بالحالة الأمنية. وجارٍ إعداد العدة لتنفيذ الطلبين المتبقيين اللذين تمت الموافقة عليهما من حيث المبدأ.

٤٢ - وبالإضافة إلى القوافل المشتركة بين الوكالات، لا تزال عدة طلبات لإرسال القوافل التابعة لوكالاتٍ منفردة معلقةً إلى حين حصولها على موافقة السلطات السورية. وكان لدى برنامج الأغذية العالمي ستة طلبات لم توافق عليها حكومة الجمهورية العربية السورية بسبب الأوضاع الأمنية في العديد من المواقع في محافظتي درعا وريف دمشق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما حال دون إيصال المساعدات إلى ٣٣ ٠٠٠ شخص. وفي شهر أيلول/سبتمبر، كان لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسع رسائل من أجل تيسير حركة مواد الإغاثة الأساسية التي لم توافق عليها السلطات السورية بسبب انعدام الأمن في المواقع المطلوبة. أما البعثة التي كان من المقرر أن توفدها اليونيسيف عبر خط المواجهة إلى بلدة المعضمية بريف دمشق في الفترة من ١٥ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر لإيصال لوازم التعليم والإغاثة لـ ١٠ ٠٠٠ طفل، فكانت حتى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر لا تزال بانتظار الموافقة عليها.

٤٣ - وظلت جميع عمليات الأونروا في اليرموك معلقةً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت الأونروا قد أوفدت آخر بعثة إلى اليرموك في ٢٨ آذار/مارس. ويعد الممر الرابط بين اليرموك ويَلدا منطقة غير مستقرة خاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة. وأفادت التقارير بزيادة القيود المفروضة على هذا الممر في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك منع الذكور الذين تزيد أعمارهم عن ١٦ عاما من عبور نقطة التفتيش. وقد رُفعت هذه القيود في وقت لاحق، وإن كان دخول المدنيين إلى الممر أمرا محفوفا بالمخاطر ولا تؤمن عواقبه. وسُمح للأونروا بإيفاد ست بعثات إلى يلدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن لم يُسمح لها إلا بتقديم الخدمات الطبية خلال فترة إيفاد تلك البعثات لمواجهة تفشي حالات يُشتبه في أنها إصابات بالتيفوئيد. كما لم يُسمح للأونروا بتوفير الغذاء وغير ذلك من أشكال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. وقد أشارت السلطات السورية إلى أن المساعدات الإنسانية والخدمات الإضافية المقدمة من الأونروا ستكون زائدة عن الحاجة لأن المدنيين في المنطقة توفَّر لهم بالفعل الموارد الكافية. وأفيد بأن منظمات إنسانية أخرى سُمح لها بمواصلة عملياتها وتقديم المساعدة في يَلدا وبَبيلا وبيت سحم. ولا يزال الاتفاق المحلي الذي تم التوصل إليه في هذه المناطق الثلاث قائما، وظلت السلطات تأذن بدخول مجموعة محدودة من السلع التجارية إلى المنطقة يوميا.

٤٤ - ولم يُبلَّغ في أيلول/سبتمبر عن أي تغييرات كبيرة في الإجراءات الإدارية التي تشترط حكومة الجمهورية العربية السورية إتمامها لإيصال المساعدات الإنسانية. ولا تزال الإجراءات الإدارية الحالية تؤدي إلى تأخير أو تقييد إيصال المساعدات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها. وفيما يتعلق باستيراد السلع الصحية والتغذوية على وجه الخصوص، وُضع إجراء جديد ينص على أن التخليص الجمركي لهذه المواد في أي نقطة من نقاط الدخول يتطلب الحصول على موافقة إضافية من وزارة الصحة. وقد أخّر ذلك التخليصَ الجمركي لأربع شحنات تحتوي على مكملات غذائية على الرغم من ورود الموافقة المسبقة عليها من وزارة الخارجية.

٤٥ - واستمر إحراز التقدم فيما يتعلق بتأشيرات دخول موظفي الأمم المتحدة. ففي أيلول/سبتمبر، وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على منح ١٢٠ تأشيرة لموظفين تابعين للأمم المتحدة في ١١ مكتبا مختلفا، منها ٣٦ تأشيرة جديدة و ٨٤ تأشيرة جرى تجديدها. ومُنحت نسبة ٩٠ في المائة إجمالا من التأشيرات الموافق عليها في شهر أيلول/سبتمبر في غضون الفترة المتفق عليها لاستعراض الطلبات، ومدتها ١٥ يوم عمل. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، لم يكن قد بُت في ٣١ طلبا مقدما من الأمم المتحدة (إما للحصول على تأشيرات جديدة أو لتجديد التأشيرات القديمة)، ولم تتجاوز فترةَ الاستعراض المتفق عليها، ومدتها ١٥ يوم عمل، سوى تسعة طلبات منها. ولم تُرفض أي طلبات للحصول على تأشيرات في أيلول/سبتمبر. وفي عام ٢٠١٥، بلغ العدد الاجمالي لطلبات التأشيرات التي رُفضت ٣٩ طلباً، دون احتساب موظفي الأمم المتحدة الأربعة الذين أُعلن عنهم في شباط/فبراير بوصفهم أشخاصا غير مرغوب فيهم.

٤٦ - ويبلغ العدد الإجمالي للمنظمات غير الحكومية الدولية المأذون لها بالعمل في الجمهورية العربية السورية ١٥ منظمة. وقد ظلت هذه المنظمات تواجه سلسلة من العقبات والقيود الإدارية أثرت في قدرتها على العمل. ولا تزال هذه المنظمات مقيَّدة في قدرتها على إقامة شراكات مع المنظمات الإنسانية الوطنية أو فتح مكاتب فرعية أو وإيفاد البعثات أو الانضمام إلى القوافل المشتركة بين الوكالات أو إجراء عمليات مستقلة لتقييم الاحتياجات. ولم يُبت حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر في ست تأشيرات دخول لموظفين تابعين لمنظمات غير حكومية دولية، وكانت أربعة منها قد قدمت في شهر آب/أغسطس أو شهر أيلول/سبتمبر. وتمت الموافقة على أربع تأشيرات في أيلول/سبتمبر، منها تأشيرة كان طلبُ الحصول عليها قد قُدِّم في الشهر نفسه. ويواصل منسق الأمم المتحدة المقيم

ومنسق الشؤون الإنسانية قيادة المناقشات الجارية مع حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تأشيرات الدخول والإطار التشغيلي للمنظمات غير الحكومية الدولية.

٤٧ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، أذنت حكومة الجمهورية العربية السورية لأربع منظمات أخرى من المنظمات غير الحكومية الوطنية بإقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة. وأُذن لمنظمتين غير حكوميتين وطنيتين بالعمل في ريف دمشق، ولمنظمة أخرى بالعمل في حلب ولثالثة بالعمل في محافظة دمشق. وبلغ إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بإقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة ١٣٥ منظمة تعمل من خلال ٢١٨ فرعا.

المناطق المحاصرة

٤٨ - من بين الأشخاص المقيمين في مناطق يصعُب الوصول إليها في الجمهورية العربية السورية، وعددهم ٤,٦ ملايين شخص، ما زال حوالي ٠٠٠ ٤٢٢ شخص يعيشون تحت الحصار. ويشمل ذلك العدد ٥٠٠ ١٦٧ شخص تحاصرهم القوات الحكومية في الغوطة الشرقية وداريّا؛ و ٥٠٠ ٢٦ شخص تحاصرهم جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في نُبُل والزهراء؛ و ٠٠٠ ٢٢٨ شخص يحاصرهم تنظيمُ الدولة الإسلامية في الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة في غرب مدينة دير الزور.

٤٩ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت أطراف النزاع في حظر الوصول إلى المناطق المحاصرة تماماً أو تقييده تقييدا شديدا. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، جرى إيصال المساعدة بإمدادات المياه ولوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية إلى ما يقرب من ٨٠٠ ٧ شخص في موقع واحد من المواقع المحاصرة (١,٨ في المائة). و لم يصل أي غذاء أو لوازم صحية أو أي نوع آخر من مواد الإغاثة إلى أيّ من المناطق المحاصرة. وظل تدفق الإمدادات التجارية عبر الطرق الرسمية مغلقاً بوجه عام، مما أدى إلى غلاء أسعار السلع التي تصل إلى المناطق المحاصرة عبر خطوط الإمداد غير الرسمية وغير المنتظمة. وظلت حرية التنقل مقيدةً بشدة، إلا أن بعض الفئات، كالطلاب وأعضاء مجالس المصالحة، سُمح لها من حين لآخر بمغادرة المناطق المحاصرة والعودة إليها.

٥٠ - وفي الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق، ما زالت القوات الحكومية تحاصر زهاء ٥٠٠ ١٦٣ شخص في مواقع متعددة. و لم تصل أية مساعدات من الأمم المتحدة إلى المناطق المحاصرة في الغوطة الشرقية في شهر أيلول/سبتمبر.

٥١ - وفي داريّا بريف دمشق، ما زال حوالي ٠٠٠ ٤ شخص محاصرين من قِبل القوات الحكومية. و لم تصل أية مساعدات من الأمم المتحدة إلى تلك المنطقة خلال الفترة المشمولة

بـالتقرير. ولم يتلـق السـكان في داريّـا أيـة مسـاعدات مـن الأمـم المتحـدة منـذ تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

٥٢ - وفي نُبُل والزهراء بمحافظة حلب، ما زالت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تحاصر حوالي ٢٦ ٥٠٠ شخص. ولم تصل إلى القريتين أي مساعدات من الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، يتواصل ورود تقارير متطابقة وموثوقة تفيد بتحسن إمكانية وصول السلع التجارية والأشخاص على السواء إلى هذا الجيب وتحركهم فيه دخولاً وخروجاً.

٥٣ - ويحاصر تنظيم الدولة الإسلامية زهاء ٢٢٨ ٠٠٠ شخص يعيشون في الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة في غرب مدينة دير الزور. وفي شراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري، وزعت اليونيسيف لوازم نظافة صحية واضطلعت بأنشطة لتشجيع النظافة الصحية لفائدة ٧ ٨٠٠ شخص تقريباً يعيشون في أماكن إيواء المشردين داخلياً في المنطقة المحاصرة من المدينة.

حرية مرور اللوازم والمعدات الطبية والعاملين في القطاع الطبي

٥٤ - ما زال الحصول على الرعاية الطبية مقيدًا بسبب انعدام الأمن والقيود التي تفرضها أطراف النزاع، مما أدى إلى غلاء أسعار الأدوية وتدني إنتاج المستحضرات الصيدلانية وشح اللوازم الطبية في الأسواق المحلية. ومما زاد الأمر سوءا نقصُ العاملين المؤهلين في المجال الطبي وتدهور الخدمات الأساسية اللذان أضرا بإمكانية الحصول على الرعاية الطبية الكافية. ويعتبر توافر الخدمات الصحية المنقذة للأرواح، ولا سيما خدمات صحة الطفل وصحة الأم وخدمات التلقيح الدوري، مطلباً حيوياً في المحافظات الشمالية الشرقية وفي محافظات درعا وإدلب وحماة وحلب، والمناطق المحاصرة والمناطق التي يصعُب الوصول إليها في محافظة ريف دمشق. وتشير التقديرات الأخيرة التي أعدتها وزارة الصحة السورية، بدعم من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، إلى أن نطاق التغطية الدورية بالتحصين قد انخفض في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٤ وتدنى في بعض المناطق فلم يزد عن ٢٠ في المائة.

٥٥ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، لم تقدم منظمة الصحة العالمية أيّ طلبات منفردة جديدة للحصول على إذن من حكومة الجمهورية العربية السورية بإيصال شحنات المساعدة إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعُب الوصول إليها. أما الطلبات التي وجهتها منظمة الصحة العالمية للحصول على إذن بإيصال المساعدة الطبية عن طريق قافلة مشتركة

بين الوكالات إلى الزبداني بمحافظة ريف دمشق وفوعة وكفريا والمناطق المجاورة في محافظة إدلب، فقد وافقت عليها وزارة الخارجية السورية إثر إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار في تلك المناطق في الآونة الأخيرة؛ غير أن هذه العملية ما زالت معلقة بسبب الاعتبارات الأمنية والخلافات التي نشبت بين أطراف الاتفاق. و لم تتلق المنظمة بعد رداً على طلبين قدمتهما لإرسال لوازم معالجة الصدمات والجراحة ولوازم الجلسات العلاجية لمرضى الدِيال الدموي إلى دوما بريف دمشق. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها من قطاع الصحة تواجه تحديات شديدة الجسامة تعرقل إيصالَ اللوازم الطبية إلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية وتوفيرَ خدمات الوقاية والعلاج في تلك المناطق.

٥٦ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، وثّقت منظمة ''الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان'' ست هجمات تعرضت لها مرافق طبية. والهجمات الست جميعها نفذتها القوات الحكومية. فقد وقع هجومان اثنان في محافظة حلب وآخران في محافظة دير الزور، فيما وقع هجوم واحد في كل من محافظة إدلب ومحافظة ريف دمشق. وفيما يخص العاملين في المجال الطبي، وثّقت المنظمة المذكورة مقتل تسعة عاملين استُهدفوا أو قُتلوا جميعا أثناء أدائهم واجبهم. وقد قُتل ثمانية منهم جراء قصف مدفعي وجوي من جانب القوات الحكومية السورية، فيما أُعدم طبيب على يد تنظيم الدولة الإسلامية. وقُتل ثلاثة في محافظة دمشق وثلاثة آخرون في ريف دمشق، وقتل واحدٌ في محافظة دير الزور وآخر في محافظة إدلب وثالث في محافظة الرقة.

سلامة وأمن الموظفين وأماكن العمل

٥٧ - في ٢٩ أيلول/سبتمبر، قُتل ثلاثة من موظفي منظمة غير حكومية سورية في هجمة استهدفت مرفقاً طبياً في بلدة كفر بَطنا بريف دمشق.

٥٨ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أُفيد بأن خمسة مدنيين أصيبوا بجروح في حادث إطلاق نار وقع أمام مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في القامشلي.

٥٩ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أصابت قذيفة هاون موقعاً في حلب من المواقع المعدة خصيصاً بدعم من اليونيسيف لاستقبال الأطفال، مما أسفر عن مقتل ستة أطفال وإصابة طفلين بجراح. وأصيب في الهجوم أيضا عاملان في مجال المساعدة الإنسانية. وفي اليوم نفسه، أصابت عدة قذائف هاون مركزا مجتمعيا في حلب تموله مفوضية شؤون اللاجئين. واضطر المركز إلى إغلاق أبوابه نتيجة لذلك.

٦٠ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، حوصرت مركبة مدرعة تابعة لمفوضية شؤون اللاجئين في مظاهرة في مدينة حلب. وحاول المتظاهرون الهجوم على المركبة ورددوا شعارات مناهِضة للأمم المتحدة. وتدخلت القوات الحكومية لتخليص المركبة التي غادرت المنطقة بأمان.

٦١ - ولا يزال ما مجموعه ٣٦ موظفا من موظفي الأمم المتحدة رهن الاحتجاز أو في عداد المفقودين، ومنهم ٣١ موظفا من موظفي الأونروا وموظف واحد من موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثلاثة من موظفي مفوضية شؤون اللاجئين ورابع من موظفي اليونيسيف. وبلغ عدد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين قُتلوا جراء هذا النزاع منذ آذار/مارس ٢٠١١ ما مجموعه ٨١ شخصا. ويشمل هذا العدد ١٧ من موظفي الأمم المتحدة، و ٤٨ من موظفي الهلال الأحمر العربي السوري ومتطوعيه، وثمانية من متطوعي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وموظفيها، وثمانية من موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. ومن مجموع القتلى البالغ عددهم ٨١ قتيلا، قُتل ١٥ شخصا منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

ثالثا - ملاحظات

٦٢ - بعد زهاء خمس سنوات من القتال، لا يزال التجاهلُ التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق الأعمال العدائية سمةَ الحالة في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما فيما يتعلق بالمدنيين بمن فيهم النساء والأطفال. فأطراف النزاع تشن الهجمات، وتحاصر السكان الذين لا حول لهم ولا قوة، وتهاجم المنشآت المشمولة بالحماية كالمدارس والمستشفيات، وتقتل المدنيين قتلا تعسفيا، وترتكب أعمالا تُعتبر من ضروب التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة. وقد بات ارتكاب الانتهاكات الجسيمة أمراً اعتيادياً في كثير من أنحاء الجمهورية العربية السورية، حتى إنه أصبح مسألة غير ذات بال لا تحظى في كثير من الأحيان بأي تعليق أو اهتمام.

٦٣ - إنني أدين بقوة قيام أي طرف من أطراف النزاع بشن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، بما في ذلك عن طريق استخدام البراميل المتفجرة والمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون وغيرها من الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. وسيخلف استخدامُ الأسلحة المتفجرة في المناطق الآهلة بالسكان آثارا بالغة طويلة الأمد على الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، إذ إنه سيلحق الدمار بالمساكن والهياكل التحتية الأساسية التي يعتمد عليها المدنيون. ويجب وقف هذه الهجمات على الفور. ولا بد من محاسبة مرتكبي هذه

الانتهاكات والخروقات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وإنني أكرر دعوتي إلى إحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٦٤ - وإلى جانب تأثر الجهود المبذولة لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية بالتراع المحتدم وغياب الأمن، لا تزال تلك الجهود الرامية إلى الوصول للأشد احتياجا تُقابَل بالتأخير وبالعراقيل. ولكنني أرحب بالتقدم المحرز في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بموافقة حكومة الجمهورية العربية السورية على طلبات منح تأشيرات الدخول لموظفي الأمم المتحدة. وأحث بشدة على ألا ينقطع التقدم المحرز في مجال منح التأشيرات وأن يتبعه تقدمٌ هام وعاجل في الموافقة على تسيير قوافل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات إلى المواقع المحاصرة والمواقع التي يصعُب الوصول إليها. ولا بد من السماح للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية بالاضطلاع بوظيفتها دون تدخل، ويجب أن تسمح الأطراف بتوفير المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في جميع أنحاء البلد وأن تُيسّر إيصالها بسرعة ودون عراقيل. وإذا ما زاد أعضاءُ مجلس الأمن إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى من ممارسة الضغوط واستمروا في ذلك بلا انقطاع، فسوف تتمكن الأمم المتحدة مع شركائها من إيصال المساعدات إلى عدد أكبر من المحتاجين إليها.

٦٥ - وعلى الرغم من مطالبة مجلس الأمن المتكررة، يمر الشهرُ تلو الآخر وتبقى أحكام القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) دون تنفيذ في معظمها. إننا بحاجة إلى التزام من جانب أطراف التراع بتنفيذ هذا القرار تنفيذا كاملا. ولا بد أن يُحرَز مزيد من التقدم على وجه السرعة في المجالات الخمسة التي حددتُها في مطلع هذا العام، وهي: (أ) التصدي للهجمات العشوائية التي تُشن بلا هوادة على المدنيين؛ (ب) إنهاء الحصار في المواقع المختلفة؛ (ج) كفالة إمكانية إيصال اللوازم الطبية والجراحية إلى جميع أنحاء البلد؛ (د) وضع حدٍّ لاستخدام الحرمان من الخدمات الأساسية كسلاح من أسلحة الحرب؛ (هـ) إعادة بناء منظومة التعليم في الجمهورية العربية السورية.

٦٦ - لقد استحوذ وصول مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى أوروبا على الاهتمام ووجهه مجدداً إلى الأزمة الإنسانية المروعة التي تشهدها الجمهورية العربية السورية والبلدان المجاورة لها. ورغم أن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية مستمرةٌ في إيصال المعونة إلى الملايين من المحتاجين إليها، ما فتئت احتياجات المساعدة الإنسانية داخل الجمهورية العربية السورية تتزايد وتشتد. وفي غياب أي حل سياسي، لا بد لنا أن نواصل تركيزنا على التوصل لأفضل السبل إلى مساعدة ودعم الشعب السوري في الوقت الذي تتبدد فيه آماله في العودة إلى دياره ووطنه يوما بعد يوم. وإنني أشجع بشدة الجهات المانحة

على أن تواصل في عام ٢٠١٦ دعمها السخي للعمليات الإنسانية المنقذة للأرواح ولأنشطة الإنعاش وبناء القدرة على الصمود، وعلى أن تزيد من دعمها هذا حيثما أمكن ذلك.

٦٧ - إن الأزمة السورية لن تسّويها الحلولُ العسكرية. ولن تتسنى تلبية تطلعات الشعب السوري ومعالجة أسباب النزاع الجذرية إلا بالعمل السياسي الجاد. ويجب أيضا التشديد مرة أخرى على أن الجهود الإنسانية، مهما كانت درجة أهميتها، ليست بديلاً يحل محل عملية سياسية تتسم بالمصداقية وتستند إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ولا سيما المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للشروع في عملية انتقالية بقيادةٍ سورية. ولا بد لمجلس الأمن أن يترجم أقواله إلى أفعال بغية مواجهة هذه الفظائع المستمرة والتصدي لضرورة التوصل إلى حل سياسي. فغياب الحل السياسي يحكم على السوريين بالعيش في حالة من الفوضى ويخلف آثارا وخيمة على مستقبل الأجيال القادمة.